تاريخ استقبال المقال: 2016/03/22 تاريخ قبول نشر المقال: 2016/06/11 تاريخ نشر المقال: 2016/06/01

معالجة العنف من منظور سوسيولوجي

د. هيثم فيصل علي – جامعة تكريت – العراق

أ. سرمد جاسم محمد – جامعة تكريت – العراق

الإيميل: se55rm66ad@gmail.com

ملخص:

تعد دراسة السلوك العنيف عامة والعنف الأسري ضد المرأة خاصة من الموضوعات التي أهتم بها الكثير من الباحثين والعلماء في فروع العلم المختلفة، ويعد علم الاجتماع احد هذه العلوم التي اهتمت بالسلوك الانحرافي اهتماما بالغاً. فالمجتمعات الإنسانية المختلفة مع تقدمها وتطورها وتعدد أنماط العلاقات الاجتماعية وتشابكها وتعقيدها ظهرت فيها تناقضات اجتماعية وصراعات فردية أعلنت عن وجودها في مظاهر متباينة وسلوك انحرافي ناجم عن تلك الصراعات التي تؤدي إلى الأضرار بالنظام الاجتماعي. ويقرر الكثير من الباحثين ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية تصاحبها ظهور أشكال متعددة من السلوك الانحرافي في المجتمع. والمجتمعات تمر بمراحل معينة من التغير قد يظهر معها بعض الفجوات والمتغيرات الناجمة عن التمسك بالقديم واخذ ينسحب على الدول النامية. ونحاول في هذا البحث التعرف على العنف وأنواعه وأسبابه ومن ثم وضع الحلول المناسبة له.

الكلمات المفتاحية: السلوك الانحرافي، العنف، المعالجة السوسيولوجية.

The treatment of violence according to sociological prospective

Abstract :

The treatment of violence according to sociological prospective Studying of violent behavior especially against woman is one of most important subjects in which the scientists and researchers focus on , sociology also focuses on this field, it studies the deflected behavior because have developed in their valuation and patterns, this development will make asocial complication and contradiction. at the and these complication and contradiction will make a conflict between individuals , so this will create a damage in the social system many of sociologists insist that the economic and social changes will create many shapes of deflected behavior with in society.

Societies have than formed from phase to another, this transforming creates hollows in the coherence of society , also this social changing appears in the countries of the third world.

This research presents introduction about violence and its types, reasons and treatments.

Keywords: first concept, second concept, the third concept.

مقدمة :

تعد دراسة السلوك العنيف عامة والعنف الأسري ضد المرأة خاصة من الموضوعات التي أهتم بها الكثير من الباحثين والعلماء في فروع العلم المختلفة، ويعد علم الاجتماع أحد هذه العلوم التي اهتمت بالسلوك الإنحرافي اهتماماً بالغاً. فالمجتمعات الإنسانية المختلفة مع تقدمها وتطورها وتعدد أنماط العلاقات الاجتماعية فيها وتشابكها وتعقيدها ظهرت بها تناقضات اجتماعية وصراعات فردية أعلنت عن وجودها في مظاهر متباينة وسلوك انحرافي ناجم عن تلك الصراعات التي تؤدي إلي الإضرار بالنظام الاجتماعي.

ويقرر كثير من الباحثين أن التحولات الاجتماعية الاقتصادية تصاحبها ظهور أشكال متعددة من السلوك ألانحرافي في المجتمع. فالمجتمعات تمر بمراحل معينة من التغير قد يظهر معها بعض الفجوات والتغيرات الناجمة عن التمسك بالقديم والرغبة في الوصول إلي الوضع الجديد، وجدير بالذكر إن هذا القول ينسحب علي الدول النامية حيث تمر هذه المجتمعات بمراحل من التحولات قد تكون مقصودة، حتى تصل إلي ما وصلت إليه الدول المتقدمة إلا أن هذا الدول المتقدمة قد تمر بمراحل تدريجية في التحول، أما الدول المتخلفة فتحاول احتواء هذا الكم الهائل من التقدم دون النظر إلي اختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلي ظهور العديد من المشكلات والسلوكيات المنحرفة والعنيفة.

ومن أهم تلك السلوكيات العنيفة جرائم العنف الأسري ضد المرأة وهي قد تكون من الجرائم غير المنظورة أي التي لا يبلغ عنها، وقد تكون جرائم منظورة وهذا يرجع إلي درجة الشدة في ارتكابها، ومن ثم تختلف نسبة ارتكابها وحجمها في المجتمع عن نسبة المبلغ منها إلي الجهات المسئولة. ويرجع هذا إلي العلاقة العاطفية المتبادلة بين طرفي الجريمة – الجاني والمجني عليها – بحيث يكون حدوث الجريمة يمثل بالنسبة إلي كل منهما أمراً مألوفاً فلا ينظر إلي هذا الأمر باعتباره عنفاً أسرياً موجهاً ضد المرأة، مما يؤدي إلي عدم إبلاغ أي من أطراف الجريمة عن حدوث واقعة العنف الأسري.

ويعد الاستعداد للعنف من السمات السلوكية التي لا يتميز بها الإنسان فقط بل هو سمة تتسم بها كل الكائنات الحية الأخرى، ومن ثم فالعنف ليس سلوكا فطريا تدفعه الغرائز بل هو سلوك اجتماعي تدفع إلى ظهوره مجموعة من العوامل الموضوعية الكامنة في البيئة المحيطة بالفرد ومجموعة من العوامل الذاتية الفردية التي تتمثل في القدرات السيكولوجية والفروق النفسية للأفراد[1]

تنتشر قضايا العنف الأسري في كل المجتمعات والبعض منها يسجل ضمن محاضر رسمية و البعض الآخر يبقى طي الكتمان، لكن أن تسجل تحت مسميات أخر في المحاضر الرسمية هذا مستغرب. ويجسّد العنف ضد الأطفال أحد أبرز مظاهر إهمال الأطفال، ويرى كثيرٌ من الدارسين أنّ مفهوم الإهمال يتم تحديده بناءً على الثقافة السائدة، والعوامل الاقتصاديّة والسياسية

والقيم الاجتماعية والأخلاقية، وطبيعة المجتمع المحلّي الذي يحدث فيه. ويختلف المتخصّصون في هذا المجال، كالاختصاصيين الاجتماعيين في الخدمات المباشرة، والمتخصّصين في الرعاية الصحية.

أولاً : مشكلة الدراسة :

لا يمكن لأحد احد أن ينكر ما أصاب مجتمعنا من أحداث وما ينوء به من مشكلات وما تعترضه من قصورٍ ونقصٍ في الإمكانيات والتجهيزات، ألتي تُحقق له الضبط والكفاءة في الأداء والدافعية في الجهد والإنجاز لنظامه الاجتماعي بصورةٍ عامة.

فقد أصبح مجتمعنا يعيش أجواءٍ مليئةٍ بالتوتر بعد أن فقد الأمن والأمان، ولم يقتصر العنف على ما نشاهده في الشارع أو في وسائل الإعلام، لكنه امتد إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ اخترق العنف جدران المنازل ليفرض نفسه على الأسرة، وعلى الرغم من ذلك يمكننا القول بأن العنف الذي نقرأ عنه في الصحف قد طفا على السطح، ولا يمكن بأي حالٍ من الأحوال أخفاء آثاره أو التعتيم على مضاره أو أخطاره، ولاسيما إذا وصلت هذه المشكلة إلى أسلوب الضرب المفضي أحياناً ألذي قد يؤدي إلى العاهة ألمستديمة والآثار النفسية الكبيرة.

إلا أن الشرعية أو عدم الشرعية ألمتعلقة بذلك الاستخدام للقوة أو اللجوء أليها عبر عملية التفاعل بين أفراد الأسرة، مازال يمثل مشكلة خاصة، إذ إن الحكم بشرعية الفعل أو عدم شرعيته مسألة نسبية تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات. كما أن الإطار الأسري في المجتمع العربي عامةً، والمجتمع العراقي خاصةً ما زال يمثل حصناً تدور في داخله أشكال مختلفة من السلوك العنيف، وما زالت مجتمعاتنا تغض الطرف عنها لأنها تحدث ضمن الإطار المقدس بصورةٍ مشوهة.

إن البحث عن عوامل العنف الأسري قد تنوع وفقاً لتنوع ألمعرفة وتقدمها، فبينما نجد أن علم النفس أهتم بالسمات الشخصية للفرد كالتوترات الداخلية، القلق والاكتئاب في تفسير العنف نجد إن الدراسات الاجتماعية ترى أن العنف الأسري احد السلوكيات الاجتماعية غير المقبولة، والتفسيرات الاجتماعية للعنف ألأسري تعد هذه المشكلة على جانب كبير من التعقيد من العوامل المؤدية إليها، فلا يمكن إرجاعها إلى عامل اجتماعي واحد، وعليه فأن العنف الأسري يظهر نتيجةً لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه، إذ قد يحل الإكراه والقهر والصراخ بين أعضاء الأسرة بديلاً عن التفاهم والحوار الهادئ في علاج بعض المشكلات.

وكما أن لمشكلة العنف الأسري عواملها، فأن لها آثاراً سلبية على جميع أفراد الأسرة، ولاسيما الزوجين والأبناء والأسرة وعلى ألمجتمع، وعليه يشكل العنف الأسر ي تهديداً خطيراً لكيان الأسرة ولحقوق الإنسان.

لذا إن الباحثة تحاول دراسة ما تعرضت له الزوجة من عنفٍ من قبل الزوج، وما هي الظروف التي دفعت إلى تفاقم العنف ضدها، وانعكاسات ذلك عليها وعلى الزوج والأسرة والمجتمع ؛ الأمر ألذي جعلها مشكلة تستدعي الوقوف عليها ودراستها وتشخيصها وتقديم التوصيات، لإيجاد الحلول والمعالجات ألمناسبة لها في ألمجتمع العراقي.

ثانيا ـ أهمية البحث :

مع إن العنف بشكلٍ عام والأسري منه بشكلٍ خاص قديم قدم البشرية، إلا إن ظهوره بالمستوى والشدة التي نشهدها اليوم، إنما يأتي نتيجة لسياقات وظروف اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية.

ولعل في الظروف الاقتصادية الضاغطة وما تعرض له المجتمع العراقي من أزماتٍ وما تبعها من تغيراتٍ عميقة تركت آثارها على بنيته، شكل بيئةٍ مناسبة لتنامي العنف بكل مستوياته ومجالاته التي يتفاعل في إطارها الأفراد، ابتداء من الأسرة وانتهاءً بالمجتمع، فقد أصبح العنف سيد الموقف وبات اللجوء إليه أو التهديد به لفض المشكلات ألبسيطة أو المعقدة أمراً محتوماً.

فأهمية هذه الدراسة تبرز من الخطورة التي تنطوي عليها مشكلة العنف الأسري، بوصفها مؤشراً لحدوث كثير من الانقسامات والتناقضات والتوترات داخل نطاق الأسرة، ونظراً لما تلحقه هذه المشكلة من آثارٍ مدمرة على أفراد الأسرة خاصةً الزوجة والأطفال وحتى الزوج وانعكاس ذلك على كيان الأسرة والمجتمع، جعل الباحثة تفكر في أمكانية تقديم صورةٍ واقعية للعنف الأسري في المجتمع العراقي يمكن أن يُنتفع منها للحد من هذه المشكلة.

من جهةٍ أخرى، تأتي أهمية الدراسة لكونها تطرق باب مؤسسة الأسرة وتكشف عن مشكلةٍ طال أمدها وكانت الضحية فيها الزوجة والأبناء، إذ أن سلوكيات العنف ألأسري هي من السلوكيات المسكوت عنها، لأنها تُعد من خصوصيات الأسرة التي لا يحق لأحدٍ الإطلاع عليها.

ثالثا ـ أهداف البحث :

1. محاولة توفير قاعدة معلومات تصف مشكلة العنف والعنف الأسري ضد الزوجة والأطفال، لغرض الإضافة العلمية في هذا المجال، إذ تقوم ألدراسة بكشف وتحليل مشكلة العنف من منظورٍ اجتماعي ومن وجهة نظر الزوجات المعنيات بالأمر.
2. الكشف عن أشكال العنف ألأسري ضد الزوجة والأطفال على وجه الخصوص.
3. التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية بشكلٍ مباشر أو غير مباشر إلى العنف ألأسري ضد الزوجة والأطفال داخل المجتمع.
4. ألتعرف على الآثار الناجمة عن العنف ألأسري ضد الزوجة على كلٍ من الزوج، الزوجة، الأسرة، الأبناء والمجتمع وأمنه.
5. محاولة الخروج باستراتيجية ملائمة للحد على ألأقل من هذه ألمشكلة في الأسرة العراقية.

رابعا ـ منهجية للبحث :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تسعى إلى دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة العنف، فالدراسات الوصفية تركز على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع ما أو جماعة؛ وذلك بافتراض سابق للدراسة أو بدونه.

حدد Calles 1990 أشكال العنف في الأشكال التالية :ـ

1- العنف الإيجابي مثل الإيذاء الإيجابي المتمثل في الضرب أو التحطيم أو الإهانة من شأنها إيذاء الطرف الآخر.

2- العنف السلبي المتمثل في الإهمال وكل أشكال إساءة المعاملة وقد يمتنع الفرد أفعال من شأنها دفع الضرر عن آخر مثل الامتناع عن تقديم العون.

وهناك أشكال أخرى من العنف وهى كالتالي :-

1- العنف الاستجابي، حين يحدث كرد فعل لأحد أشكال المضايقات من الطرف الآخر (استعادة حق مسلوب أو الانتقام) أو تحرشا حين يتحرش الفرد بضحيته ويتسم سلوكه نحو ما بالعنف رغم عدم صدور أي بادرة عدائية منه سعيا للحصول على مكاسب معينة أو تحقيق أهداف محددة (كالسرقة أو تغيير الشهادة أمام المحاكم).

2- العنف مشروعا اجتماعيا، أي يتماشى مع قواعد المجتمع (قبل عدو – حماية ممتلكات خاصة أو عامة) أو يكون غير مشروع يشكل انتهاكاً لقواعد المجتمع[2]

هو أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعية السائد في المجتمع. ويمكن تقسيم العنف إلى عدة أنواع من أهمها:

أولاً: العنف ضد المرأة:

إن ظاهرة العنف ضد المرأة كانت و ما زالت من المحرمات الاجتماعية، وموضوعا اكتنفته ثقافة الصمت لفترة طويلة من الزمن، إلا أنه و بسبب المحاولات المختلفة للحركات النسائية ولحركات حقوق الإنسان في العالم عامة، و في الوطن العربي، بدأنا نتحدث و نناقش العنف الموجه ضد المرأة ونضعه كمسألة مكشوفة وموضوعة على طاولة البحث و المسائلة والإدانة و التنديد و ليس كمسألة خاصة ومقدسة يجب إخفاؤها وسترها.

وتعد جرائم العنف الأسري ضد المرأة من الجرائم التي يمكن إدراج أغلب أشكالها ضمن مجموعة الجرائم غير المنظومة، وقد أوضحنا في فصل سابق حجم هذه الظاهرة وطبيعة العلاقات الأسرية ونظرة المجتمع إلي المرأة التي تؤدي إلي الإحجام عن الإبلاغ عنها، وهي من السلوكيات العنيفة التي يعاني منها مجتمعنا، بل والعالم أيضاً التي يمكن أن تأتي من مستويات مختلفة، وتتنوع ظروف حياة المرأة المعنفة والدوافع لممارسة العنف الأسري ضدها. فالعنف الأسري هو أكثر أنواع الممارسات العنيفة الموجهة ضد المرأة في البيئة–العربية[3].

ولم تحظ ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة بالاهتمام إلا مؤخراً حيث بدت الحركة النسائية العالمية تؤكد على أهمية ربط قضايا المرأة بقضايا حقوق الإنسان، واعتبار العنف الموجه ضد المرأة انتهاكاً صارخاً لحقوقها الأساسية[4]

ولكن الواقع أن طبيعة المرأة لا تبرر مطلقاً ما فرض على كيانها من تبخيس، فالفروق البيولوجية والتشريحية بين الرجل والمرأة لا تقدم أي سند طبيعي فعلي لما يلحق بها من غبن وقهر. بل على العكس من ذلك فإن الرصيد العصبي الدفاعي الذي تولد به لا يقل بأي حال عن رصيد الرجل، والفرق هو في المكانة التي تعطى لكل منهم. وما فيها من فرص تنمى إمكانيات الرجل، وتطمس إمكانيات المرأة. [5]

يعتبر العنف الممارس ضد المرأة سلوكا مؤذيا وضارا وغير معلن في الغالب إلا بصورته القصوى وهي العنف الجسدي. وغالبا ما تكون المرأة هي أكثر الفئات تعرضا له وذلك لاحتلالها المكانة الدنيا والضعيفة في سلسلة بناء القوة دخل النسق الأسري والمجتمع على حد سواء[6].

ويتخذ العنف الأسري الموجه ضد المرأة أشكالاً متعددة والتي تبدأ بالعنف البدني (الضرب – الركل – الصفع) وتتسع لتشمل العنف النفسي، والذي يعتبر من أخطر أنواع العنف فهو غير محسوس، وغير ملموس ولا أثر له واضح للعيان، وهو شائع في جميع المجتمعات الغنية والفقيرة، متقدمة أو نامية وله آثاره المدمرة على الصحة النفسية، ويرجع هذا النوع من العنف إلى القيم الثقافية والتقليدية التي تكرس دونية وتبعية المرأة، والتي تبدو في التمييز بين الذكر والأنثى في مرحلة التنشئة الاجتماعية، وهناك أيضاً العنف الاقتصادي والذي يحرم المرأة من حقوقها التي شرعها الله تعالى لها وهو ما يؤثر بالسلب عليها ويزيد من دونيتها، ومع تعرض المجتمع – العربي – لتحولات اجتماعية واقتصادية بفعل العولمة ساهمت في إضعاف النسق القيمي وتفسخ العلاقات الأسرية في ظل سماوات مفتوحة تبث قيم وثقافات إباحية مغايرة لقيم وثقافة المجتمع العربي ظهر نوع جديد من العنف وهو العنف الجنسي وظهر معه انحرافات وجرائم في نطاق الأسرة وأخذت أشكالاً متنوعة مثل (التحرش الجنسي – زنا المحارم – هتك العرض – الاغتصاب) وهذا النوع من العنف يعد أخطر أنواعه والتي تتعرض له المرأة داخل الأسرة ويحاط بسياج من الكتمان خوفاً على سمعة الأسرة. [7]

لقد تعددت الآراء حول تصنيف العنف ضد المرأة حيث يرى البعض أن من أشكال العنف الواقع على المرأة العربية يتضمن :

1. **العنف المادي:** أي الإيذاء الجسدي والبدني المتمثل في الضرب، الزواج المبكر.
2. **العنف النفسي والمعنوي:** كالسب والشتم والإهمال العاطفي، وعدم معاملة الزوجة بأسلوب مهذب أو أسلوب فيه رقة.
3. **العنف الاقتصادي:** ويمكن في حرمان الزوجة من العمل أو عدم إعطائها مصروفاً خاصاً أو الاستيلاء على ممتلكاتها رغم عنها.
4. **العنف الاجتماعي:** ويتمثل في عدم اشتراكها في القرارات الأسرية وعدم إعطائها حرية التعبير عن أرائها والحجر على حريتها الشخصية[8].
5. **العنف الجسدي:** وهو أشد وأبرز مظاهر العنف، ويتراوح من أبسط الأشكال إلى أخطرها وأشدها مثل (الضرب، وشد الشعر، والصفع، والدفع، والمسك بعنف، ولوي اليد، والرمي أرضاً، واللكم، والعض، والخنق، والحرق، والدهس).
6. **العنف التعليمي:** ويعني بأبسط أشكاله حرمان الفتاة من التعليم، أو إجبارها على ترك مقاعد الدراسة، وتهديدها بإيقاف تعليمها، وإجبارها على دراسة تخصص معين.
7. **العنف النفسي:** هو أي فعل مؤذ نفسياً لعواطف المرأة ومشاعرها دون أن تكون له آثار جسدية، مثل: الشتم، والإهمال، والمراقبة، وعدم تقدير للذات، والتحقير، والنعت بألفاظ بذيئة، والإحراج، والمعاملة كخادمة، وتوجيه اللوم، والاتهام بالسوء، وإساءة الظن، والتخويف، والشعور بالذنب تجاه الأطفال... وغيرها.

8. **العنف الجنسي:** وهو لجوء (الآخر) إلى الاستدراج بالقوة والتهديد إما لتحقيق الاتصال الجنسي مع الفتاة أو استخدام المجال الجنسي في إيذائها، مثل: التحرش الجنسي، والشتم بألفاظ جنسية نابية، والهجر من قبل الزوج، والإجبار على ممارسة الجنس، والإجبار على القيام بأفعال جنسية لا تحبها المرأة.

9. **العنف ضد الآباء:** يتعرض 1.5 مليون من الآباء من قبل أبنائهم سنوياً لاعتداءات شديدة، كما يتعرض 500 ألف من الآباء وكبار السن 65 سنة فما فوق لإيذاء جسدي ونفسي من قبل أبنائهم. كما نجد في حياتنا ونلمس كثير من مظاهر العنف والعدوان مثل: القتل والشروع فيه والخطف والسرقة أو الشروع فيها والحريق العمد وإتلاف المزروعات وتسميم الماشية والرشوة والاختلاس وتعطيل المواصلات السلكية واللاسلكية.

ثانياً: العنف ضد الأطفال:

عرفت لجنة الخبراء الاستشارية للمنظمات غير الحكومية الدولية لدراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال) العنف بأنه «العنف الفيزيائي» «الجسدي» «النفسي» «النفسي الاجتماعي» والجنسي ضد الأطفال من خلال سوء المعاملة أو الاستغلال كأفعال معتمدة مباشرة أو غير مباشرة تؤدي لوضع الطفل عرضة للمخاطر أو الإضرار بكرامته، وجسده، وبنفسيته أو مركزه الاجتماعي أو نموه الطبيعي إساءة الطفل "هي أي فعل من قبل الآباء أو أي شخص ما أو مؤسسة أو من المجتمع ككل يؤدي إلي حرمان الطفل من المساواة في الحقوق والحرية كغيره من أفراد المجتمع أو يؤدي إلي عرقلة الطفل وإبعاده عن تحقيق أفضل لتطور ونمو لإمكاناته بالقهر والقوة ".[9]

أسباب العنف:

تتعدد الأسباب التي تؤدي للعنف تبعا لتعدد جوانبها وأساليب دراستها لذلك يمكن التعرض لأسباب ظهور العنف من خلال ما يلي:

1- أسباب ذاتية: ترجع إلي شخصية القائم بالعنف كأن يكون لديه خلل في الشخصية بمعاناته من اضطرابات نفسية أوتعاطي المسكرات والمخدرات، أو يكون لديه مرض عقلي.

الأسباب الذاتية أو النفسية :

ويمكن عرض الأسباب الذاتية أو النفسية في عدة نقاط هي:

- يري بعض العلماء أن العنف هو استجابة مباشرة للإحباط
- التعبير عن المشاعر بالغضب والعدوان خاصة لدي الشباب
- ترتبط شدة العنف ببعض متغيرات الشخصية ارتباطا جوهريا مثل الذهانية والانبساطية والعصابية
- نقص الثقة بالنفس والشعور بالعجز والضآلة
- يري البعض أن الاكتئاب والقلق والحساسية المفرطة أحد أسباب العنف
- التوتر الذي ينتج عن وجود بعض الحاجات غير المشبعة
- الغضب المرضي والهياج الذي يحدث نتيجة شعور بعدم الرضا

الضغوط النفسية الناتجة عن المشكلات الأسرية[10]

الأسباب الاجتماعية :

يمكن حصر الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

- غياب معايير عامة للسلوك في مجالات الحياة المختلفة
- الإقصاء والتهميش الذي يفرض علي بعض فئات المجتمع
- انخفاض قيمة احترام الأخر
- التعرض للعنف من قبل الآخرين يؤدي إلي العنف المضاد
- التنشئة الاجتماعية، مثل استخدام العقاب البدني تجاه الأبناء والتسلط الأبوي داخل الأسرة
- الحالة المزواجية، حيث ثبت أن الأعزب أكثر ميلا للعنف
- عدم الإشباع لدي الشباب يثير ردود فعل عنيفة
- تغير نسق القيم في اتجاه الانشغال بالسعادة الشخصية، وضعف نوازع التضحية من اجل الغير
- التدهور الأخلاقي و القيمي وإعلاء قيمة القوة
- التفكك الأسري
- ضغوط العمل علي كل من الزوج أو الزوجة أو كليهما

وقد حاول البعض تفسير السلوك العنيف داخل الأسرة من وجهة النظر الاقتصادية: حيث يوضح " Finke Lhor " أن فكرة القوة والعجز تظهر بوضوح في حالات ضرب الزوجات، فالزوج يشعر بالعجز بسبب مكانته الاقتصادية المتدنية ولكن عندما يعود إلي المنزل يشعر بالقوة. فعندما يشعر الزوج بالعجز في مكان ما أو يشعر بأن قوته داخل المنزل قد أصبحت مهددة، فإنه يسعى إلي إثبات سيطرته وتحكمه في المكان الذي يشعر فيه بقوته، وقد يعبر عن ذلك باللجوء إلي العنف في تعامله مع زوجته أو أطفاله أو كلاهما معاً[11].فكثيراً من الأزواج يسعون إلي تحقيق حلمهم في تحقيق الأمان والمتعة في شيخوختهم من خلال العمل الشاق لأنهم يجدون أنفسهم نتيجة للانهيار الاقتصادي قد فقدوا وظائفهم أو أعمالهم أو مدخراتهم، وحينئذ تنتابهم مشاعر الفشل والعجز ويلجأون إلي العنف ضد الأسرة وبخاصة زوجاتهم.

وتتجه بعض الدراسات إلي ربط العنف الأسري ضد المرأة بالحالة الاقتصادية للرجل، خاصة في المجتمعات التي ترتبط فيها صفة الرجولة بفرص العمل والمسئولية الاقتصادية عن الأسرة، ومن هنا فقد لوحظ زيادة ممارسات العنف الأسري ضد المرأة بين الفئات التي تنتشر بينها البطالة[12] .

الأسباب الإعلامية :

يمكن عرض الأسباب الإعلامية فيما يلي:

- التعرض لوسائل الإعلام مسئول بشكل جزئي عن انتشار السلوكيات العنيفة
- تقدم للفرد مشروعية السلوك العنيف في مواقف كثيرة (درامية – إخبارية – برامج
- مشاهدة العنف قد تنشط الأفكار المرتبط به، مما يزيد من احتمالية ممارسة هذه السلوكيات واستخدام الطرق المبتكرة المعروضة
- مشاهدة نماذج سلوكية مسالمة يلحق الضرر بأصحابها مما ينفر المشاهد من السلوك المسالم
- نشر خبر الجرائم بشكل عام، وجرائم العنف بشكل خاص قد يؤدي الى انتشار هذه الجرائم
- تقليد ما تعرضه وسائل الإعلام المختلفة من سلوك عنيف

- التعرض لمشاهد الجنس يساهم في ارتكاب جرائم الاغتصاب
- التسلية من خلال التعرض لمضامين معينة في وسائل الإعلام لها دور في استثارة السلوك العدواني

الأسباب السياسية:

- العنف السياسي هو "الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية بشكل يأخذ الأسلوب الفردي أو الجماعي، والسري أو العلني، والمنظم، أو غير المنظم"[13]
- ترتبط السياسية بالعنف ارتباطاً وثيقاً، وبات العنف أحد آليات تنفيذ السياسية وبسطها في المجتمع، ذلك أن السياسة هي: (نشاط اجتماعي يقوم على تنظيم الأفراد والجماعات داخل الوحدة السياسية وتأمين الرفاهية والمصلحة العامة)[14]
- ولايمكن التأكيد على أن العنف المرتبط بالسياسة هو عنف غير مشروع فأحيانا يكون عنف مشروع له مبرراته السياسية، أحيانا ما يكون من النظام السياسي الشرعي، وأحيانا ما يكون من جماعة سياسية ضد النظام الشرعي. ومن هنا يتم تصنيفه إل عنف مشروع أو غير مشروع.
- كما ركزت الماركسية في تناولها للعنف السياسي على أن النظام الرأسمالي أهم الأسباب التي تنتج العنف ومن مقولات الفكرة الماركسية (إن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية اللامنطقية وللإنسانية تولد حتماً التناقضات الاجتماعية، وتعيد إنتاجها على صعيد مكثف وتشكل المنبع الأهم لكل أشكال العنف السياسي) (15)

النظرية والعنف:

وقد اتسع نطاق النظرية بحيث لم يعد اهتمامها الأساسي قاصراً علي مرتكبي العنف في البداية ثم الأطفال الضحايا، ولكن أتسع ليشمل سمات الشخصية لكل من الاثنين معاً، بهدف التوصل إلي العوامل المتفاعلة المؤثرة، ثم اتسع نطاق النظرية بصورة اكبر ليشمل العوامل البيئية الضاغطة. فقد بدا واضحاً أن المشكلات النفسية، أو المشكلات الشخصية لا تستطيع بمفردها تفسير أسباب انتهاك المرأة والطفل داخل الأسرة، وبالتالي اتسع نطاق النموذج ليتضمن العوامل الموقعية، والبيئية، والاجتماعية، بالإضافة إلي السمات الفردية[16].

وتذهب هذه النظرية إلي أن الفشل في أداء الأدوار الوالدية أثناء أزمات التحول الأسري تؤدي إلي تدعيم الميول نحو العنف لدي المراهقين، حيث يبنون لأنفسهم أدواراً جديدة ويكون علي الآباء تغير أدوارهم لتنحصر في المتابعة والنظام والاندماج في حياة الأسرة، وبذلك تصبح أدوارهم إشرافية فقط. وتؤكد دراسات عديدة أن فشل الآباء في التحكم في درجة انضباط وامتثال المراهقين لقواعد الأسرة تؤدي إلي ظهور السلوك الانحرافي الذي يرتبط بدرجة من العنف أو السلوك اللا اجتماعي بشكل عام

ويري " باندوراBandurs " أن الفرد يتعلم العنف كما يتعلم الأنواع الأخرى من السلوك، وقد كشفت الدراسات التي أجراها" باندورا " و " والترز " عن أن تشجيع السلوك العنيف الذي يقوم به الأطفال من قبل الآباء والأمهات يؤدي إلي تدعيم السلوك العنيف لديهم. [17]

ويذهب " Burgess " إلي أن العنف يشيع في الطبقة الدنيا، وقد يعزي هذا إلي حجم المشقة التي يعانيها الفقراء نظر للحرمان النسبي الذي يلمسونه، وتدني فرص إشباع حاجاتهم، مما يولد لديهم قدراً من الإحباط، وقد يكون شيوع العنف هذا انعكاساً لأسباب التنشئة الأسرية التي تحتم علي تبني قيم تحبذ العنف وتدربهم علي تقنياته.[18]، وقد أوضحت دراسة " هامبتون " أن نسبة الأطفال الذين يتعرضون للضرب في الأسر الفقيرة أعلي منها في الأسر الغنية.[19]

هذا وقد حاول البعض تفسير السلوك العنيف داخل الأسرة من وجهة النظر الاقتصادية:

حيث يوضح " Finke Lhor " أن فكرة القوة والعجز تظهر بوضوح في حالات ضرب الزوجات، فالزوج يشعر بالعجز بسبب مكانته الاقتصادية المتدنية ولكن عندما يعود إلي المنزل يشعر بالقوة. فعندما يشعر الزوج بالعجز في مكان ما أو يشعر بأن قوته داخل المنزل قد أصبحت مهددة، فإنه يسعى إلي إثبات سيطرته وتحكمه في المكان الذي يشعر فيه بقوته، وقد يعبر عن ذلك باللجوء إلي العنف في تعامله مع زوجته أو أطفاله أو كلاهما معاً.[20] فكثيراً من الأزواج يسعون إلي تحقيق حلمهم في تحقيق الأمان والمتعة في شيخوختهم من خلال العمل الشاق لأنهم يجدون أنفسهم نتيجة للانهيار الاقتصادي قد فقدوا وظائفهم أو أعمالهم أو مدخراتهم، وحينئذ تنتابهم مشاعر الفشل والعجز ويلجأون إلي العنف ضد الأسرة وبخاصة زوجاتهم.

وتشير الدراسات إلي أن العنف الأسري ضد المرأة يرتبط سلبياً بمستوي التعليم، فالأقل تعليماً أشد عنفاً، وتجدر الإشارة إلي أن مستوي التعليم المنخفض يرتبط – عادة –بمستوي مهني واقتصادي منخفض أيضاً، فالشخص العنيف قد يكون أقل مكانة من زوجته فيلجأ إلي ممارسة العنف ضدها ليؤكد سيادته وعلوه داخل الأسرة.[21]

ولقد أدي هذا الوضع إلي الاهتمام بدراسة تأثير وسائل الإعلام خاصة التي تقدم نماذج للعنف تدعم السلوك العنيف أو التي تشجع العنف. وقد أكد " Berkowitze " في دراسة تجريبية حول العنف والمادة الاتصالية أن المادة ذات الطابع العنيف تزيد من احتمالية ارتكاب السلوك العنيف، كما أكد في دراسة أخري حول ردود فعل الضحية في الأفلام ذات الطابع الاستشاري كعامل في العنف ضد المرأة، فقد أوضحت تلك الدراسة أن الذكور الذين تم إغضابهم ومشاهدتهم للأفلام المثيرة جنسياً وذات محتوي عدواني كانوا أكثر عنفاً تجاه الإناث [22].

فالعنف المرتبط بمشاهدة وسائل الإعلام ليس نتيجة مباشرة لهذه المشاهدة، بينما يعتمد هذا علي عوامل خاصة بالمشاهد نفسه، كوجود عوامل نفسية واجتماعية تترك أثارها علي الفرد الذي يتلقى المادة الاتصالية، فوسائل الإعلام التي تقدم مادة اتصالية ذات طابع عنيف ما هي إلا محرك لا يترك أثره إلا في وجود عوامل نفسية واجتماعية من ناحية، وعوامل ترتبط بظروف التلقي من ناحية أخري. [23]

كما تقدم **نظرية النسق** تفسيراً للسلوك العنيف حيث تري أن العنف الأسري خروجاً علي الإجماع القيمي السائد داخل النسق. وقد تأسست نظرية النسق في دراسة العنف الأسري علي فكرة التوترات النفسية التي تنتج من خلل يصيب النسق في بنائه، أو عن مظاهر انحرافيه من قبل الفاعلين داخله. ويشكل كلاً من الخلل البنائي والانحراف الفردي صورتين للخلل الوظيفي في بنية النسق.

ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه " ميرتون" إلي أن السلوك العنيف والمنحرف يرتبط بعدم القدرة علي تحقيق الأهداف من خلال الوسائل التي يقرها المجتمع، فصور العنف المتولد من عدم التكيف تنتشر بين الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية. وهذه الأشكال من العنف تضاعف من التوترات والضغوط البنائية داخل النسق، الأمر الذي جعل الوظيفيين ينظرون إلي العنف الأسري بوصفه شكلاً من أشكال الصراع الدائم داخل النسق. (24)

واستناداً إلي الاتجاه الوظيفي قام كل من " ستراوس "، " جيللز "، " ستنمتز " بتقديم إسهام أساسي يتمثل في صياغة نظرية لدراسة العنف الأسري يطلق عليها " نسق نموذج العنف داخل الأسرة " وهي نظرية تطرح بعض العوامل الاجتماعية التي تعد بمثابة أسباب ونتائج للعنف الأسري، تتسم بالعمومية، حيث تؤكد " Straus " علي أن النسق الكلي يجب أن يضع في اعتباره المتغيرات الفاعلة أي ما يتم فيه من تفاعل متبادل بين أجزاء النسق، باعتبارها الأجزاء المكونة لهذا الكل.(25)

النتائج والتوصيات :

1. تامين المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان. وتقع على عاتق الدولة التزامات تجد أساسها في واجب توفير الحماية لحقوق المرأة المتمثلة في التحرر من أي تمييز. بما في ذلك العنف الذي يعد اقسي أشكال التمييز.

2 ـ بناء الاستراتيجيات القوية متعددة القطاعات، واستمرارها، والتنسيق فيما بينها وطنيا ومحليا لإنهاء العنف ضد المرأة.

3ـ بذل جميع الجهود الممكنة من دورات إرشادية وتثقيفية في تنظيم العلاقة الصحيحة بين المرأة والرجل، مما يدفع كلا للطرفين إلى تفهم احدهما الأخر وهذا قد يقلل من العنف بينهما.

4ـ أن العنف ضد الزوجة هو ليس مسألة عائلية تخص الزوجين فقط، بل هو هو مسألة أو قضية مجتمع يجب أن تُبحث بدقة لأثارها السلبية على الفرد المتمثل بل الزوجة وعلى الأسرة ككل.

5 ـ على الحكومة مواجهة العنف ضد الأطفال من خلال وضع الضوابط الكفيلة بتوفير الحماية الجنائية للأطفال من سوء الاستقلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو يمثل إعاقة تعليم الطفل أو يكون ضارا بصحته.

6ـ يجب أن تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور هام لكشف حالات العنف ضد الأطفال وان تصبح احد المحاور الرئيسية في تأهيل الأطفال ضد ضحايا العنف، عقد مؤتمرات.

الهوامش:

(1) شادية علي قناوي، نحو تفسير العنف في المجتمع المصري – رؤية سيولوجية،، ص314

(2) زين العابدين درويش : علم النفس الاجتماعي : أسسه وتطبيقاته، القاهرة، مركز النشر لجامعة القاهرة، 1994، ص ص 327-355.

(3) رمزي، ناهد، وعادل سلطان2000 : العنف ضد المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول ص44

(4) مسلم رشيد : العنف ضد النساء في زمن حقوق الإنسان الحوار المتمدن 2006 http:///wwwahewar.org

(5) أميرة بهي الدين : البعد القانوني للعنف ضد المرأة، مؤتمر " معاً نناهض العنف "، رابطة المرأة العربية، من 3 – 4 مارس 2004.

(6)Straus, M, and Gelleser : Behind closed door: violence in the American Family, NY, AnhorDoubledag, 1989,p501

(7) حسين درويش العادلي : العنف ضد المرأة الأسباب والنتائج، مجلة النبأ، ع 78، 2005 – ص 8

(8) كوثر أحمد قناوي: تصور تخطيطي لمواجهة العنف ضد الزوجات، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الرابع والعشرون، الجزء الثاني، إبريل 2008م، ص ص 896-897.

(9)رمزي، ناهد،2002 : بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المحددة لاتجاهات الأفراد نحو العنف ضد المرأة، دراسة مقدمة إلي ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة

(10) مني يوسف،استخلاصات لأهم القضايا والاتجاهات من قراءة لأوراق المؤتمر – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع – عن الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري – في الفترة من 20 إلي 24 ابريل 2002، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص 1147 – ص 1152

(11)PaetschHornik& L.D. Bertland : A Manual on conducting economic analysis of crime prevention programs , Canadian National prevention Center, Ohawa, 2002: P. 34

(12) الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام بعنوان : دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، مقدم إلى الدورة 61 للجمعية العامة، 6 يولية 2006، ص 29-ص 69.

(13) عبد المنعم بدر: "العنف من منظور اجتماعي نفسي"، الفكر الشرطي تصدره شرطة الشارقة، المجلد الرابع العدد الثاني 1995م

(14) أد. ونيس العكرة،خطوات لتحسين الذاكرة منتدا الطلاب والطالبات ، ص 8.

(15) ف.دينسيوف، نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، مرجع سابق، ص 157.

(16) عدلي السمري،2001: ص 117

(17) أحمد زايد وآخرون : العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، القاهرة، 2002 : ص 46

(18)Burgess, R.L. & Draper, P., : " The Explanation of Family Violence; the role of biological behavior and cultural selection, in Obin, L. & Tony, M. (Eds.), Family Violence", Chicago: The University of Chicago Press, Vol.11, 1989: PP. 59-115

(19)Hampton, R.L. ;Gelles, R.J. Harrop, J.W. : " Is Violence in Blake families increasing ? A comparison of 1975 and 1985 National Survey rates ", Journal of Marriage and the Family, 51 (November) 1989.: PP. 969-980

(20)Roscoe, B., and N. Bernaske, :" Courtship Violence experienced by abused wires: similarities in patterns of abuse ", Family Relations, 1985: P. 34

(21)طريف شوقي : العنف في الأسرة المصرية دراسة نفسية استكشافية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الثاني، القاهرة، 2000 : ص44

(22)Berkowitz, L., : " Aggression : Its Causes Consequences and Control ", New York : MC-Grow-Hill, Inc. 1993.:PP.233-234

(23)أحمد زايد،2002، مرجع سابق، ص43

(24)أحمد زايد،2002، مرجع سابق، ص ص5-54

(25) أجلال إسماعيل حلمي : العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999: ص 254